

أثر الشمول المالى فى الحد من

ظاهرة الفقر فى مصر

دكتور

رشدى إبراهيم السيد أبو كريمة

مدرس قسم الاقتصاد السياسى

كلية الحقوق جامعة عين شمس



## الملخص

لقد حظى الشمول المالى باهتمام بالغ خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حيث كان لها أثرًا سلبيًا على ذوى الدخل المنخفض فإزداد الفقراء فقرًا حيث لم يستفيدوا من الخدمات والمنتجات المالية.

ولقد تجسد دور الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر بإدماج الطبقات المهمشة فى الاقتصاد الرسمى عن طريق توصيل الخدمات والمنتجات المالية إليهم بمصاريف رمزية لتحسين ظروفهم المعيشية والقدرة على الادخار بشكل أفضل.

إن الشمول المالى يساهم بشكل فعال فى تحسين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى المجتمع، وله أثر إيجابى على الاستقرار المالى، كما أن مبادرات البنك المركزى المصرى نحو التحول إلى الاقتصاد غير النقدى كان لها عظيم الأثر فى نشر الثقافة المالية واستهداف الطبقات المهمشة.

## الكلمات الافتتاحية:

الشمول المالى، ظاهرة الفقر، الخدمات المالية، الاقتصاد الرسمى، الحسابات المصرفية، الطبقات المهمشة.



## Summary

Financial inclusion has received great attention, especially after the 2008 global financial crisis, as it had a negative impact on low-income people. The poor became poorer as they did not benefit from financial services and products.

The role of financial inclusion in reducing the phenomenon of poverty has been embodied by integrating marginalized classes into the formal economy by delivering financial services and products to them at nominal expenses to improve their living conditions and the ability to save better.

Financial inclusion contributes effectively to improving economic, social and environmental factors in society, and has a positive impact on financial stability. The initiatives of the Central Bank of Egypt towards transitioning to a non-monetary economy have had a great impact in spreading financial culture and targeting marginalized classes.

### Opening words:

Financial inclusion, the phenomenon of poverty, financial services, the formal economy, bank accounts, marginalized classes.



مقدمة:

يلعب الشمول المالى دوراً رئيسياً فى العديد من دول العالم بهدف تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث أن الشمول المالى له بالغ الأثر فى الحد من ظاهرة الفقر، والنهوض بالتنمية المستدامة التى تسعى لها دول العالم ومنها مصر، حيث نهجت مصر بشكل كبير الرؤية العالمية لتطبيق الشمول المالى للرقى بأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية والحد من ظاهرة الفقر وتخفيض التكاليف غير الأساسية والنهوض بالادخار.

إن الشمول المالى يساهم بشكل فعال فى دمج الفئات المستبعدة مالياً فى عملية التنمية، وذلك من خلال تطوير الخدمات المالية التى تلبى احتياجات جميع فئات المجتمع، وتوفير الحماية المالية لهم دون استثناء والتى تمنع تهميشهم مالياً.

يسعى الشمول المالى إلى تمكين شرائح المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة من الخدمات المالية والتمويل اللازم لتقليص ظاهرة الفقر عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية ودعم مشروعاتهم المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مما يترتب على ذلك الحد من البطالة وبالتالي تقليل معدلات الفقر فى المجتمع.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة فى التحديات التى تواجه الشمول المالى للحد من ظاهرة الفقر وتخفيض نسب الفقراء والمهمشين فى المجتمع، مع وجود محدودية للسياسات الاجتماعية من منظور المؤسسات المالية العالمية.

ويمكن صياغة إشكالية الدراسة فى السؤال التالى: هل الشمول المالى وسيلة فعالة

للحد من ظاهرة الفقر؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالى والحد من ظاهرة الفقر، حيث أن الشمول المالى وما يقدمه من خدمات مالية لطبقات المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة فإن ذلك من شأنه إمكانية تخفيض نسب الفقراء فى المجتمع.



### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى البحث عن طرق غير تقليدية للحد من ظاهرة الفقر من خلال أدوات الشمول المالى المستخدمة فى تمويل فئات المجتمع ذات الدخل المحدود لمشروعاتهم المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي من شأنها الحد بشكل كبير من ظاهرة الفقر.

### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة لإبراز دور الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر، وذلك من خلال عدة أهداف فرعية وهى:

١- التعريف بالشمول المالى وأدواته.

٢- دور الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر.

### منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطى فى دراسة الشمول المالى وركائزه، وأيضًا على المنهج الوصفى لوصف ظاهرة الفقر.

### خطة الدراسة:

**مبحث تمهيدى: الإطار النظرى لمفهوم الشمول المالى:**

**المطلب الأول:** مراحل تطور الشمول المالى فى مصر.

**المطلب الثانى:** مفهوم وأهمية الشمول المالى.

**المطلب الثالث:** ركائز الشمول المالى.

**المبحث الأول:** سياسات الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر فى مصر:

**المطلب الأول:** سياسات الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** العلاقة بين الشمول المالى وظاهرة الفقر.

**المطلب الثالث:** استراتيجية الشمول المالى فى مكافحة ظاهرة الفقر.

**المبحث الثانى:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تطبيق الشمول المالى فى مصر:

**المطلب الأول:** الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** الآثار الاجتماعية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

**المطلب الثالث:** الآثار البيئية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

**المبحث الثالث:** دور البنك المركزى فى دعم الشمول المالى والاستقرار المالى:

**المطلب الأول:** العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى.

**المطلب الثانى:** مبادرات البنك المركزى المصرى لدعم الشمول المالى.

**المبحث الرابع:** المعوقات التى تواجه الشمول المالى وسبل علاجها:

**المطلب الأول:** المعوقات التى تواجه الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** سبل علاج المعوقات التى تواجه الشمول المالى.

## مبحث تمهيدى الإطار النظرى لمفهوم الشمول المالى

### تمهيد:

يُعد الشمول المالى من أهم الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة حيث أنه يستهدف الطبقات الفقيرة أصحاب الدخل المتدنى المستبعدة ماليًا من دائرة التمويل الرسمى والسعى نحو إدماجها ماليًا بشكل دائم، ولقد ظهر مصطلح الشمول المالى فى عام ١٩٩٣م، وذلك نتيجة لإغلاق فرع أحد البنوك فى جنوب شرق انجلترا مما أدى إلى عدم قدرة سكان تلك المنطقة للوصول إلى الخدمات المصرفية<sup>(١)</sup>.

فالمشمول المالى يعزز من زيادة فرص حصول الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض فى الحصول على المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تحقق طموحهم واحتياجاتهم من الخدمات المالية الرسمية بجودة عالية وبشكل مستدام. وعلى ضوء ما سبق فإننا سوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

**المطلب الأول:** مراحل تطور الشمول المالى فى مصر.

**المطلب الثانى:** مفهوم وأهمية الشمول المالى.

**المطلب الثالث:** ركائز الشمول المالى.

---

(١) د. نهلة أحمد أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى فى القطاع المصرفى بالدول الأفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف مجلد ١١ عدد ١٠/٤/٢٠٢١، ص ٢٤٧.



## المطلب الأول

### مراحل تطور الشمول المالى فى مصر

لقد اهتمت مصر بتطبيق منظومة الشمول المالى بعد الأزمة المالية العالمية التى ضربت العالم فى عام ٢٠٠٨، حيث تضمن برنامج الاصلاح المصرفى المصرى (٢٠٠٩: ٢٠١٢) تطوير الأنظمة المالية والمصرفية، لذلك فإن البنك المركزى المصرى قدم مبادرات على جانب كبير من الأهمية لتطوير منظومة الشمول المالى. ومع اهتمام الحكومة المصرية بتحقيق التنمية المستدامة فقد تم التوسع فى منظومة الشمول المالى بدايةً من عام ٢٠١٦، فقد أصبح البنك المركزى المصرى تحديداً باعتباره الأكثر اختصاصاً يولى اهتماماً أكبر بدعم الشمول المالى، وأخذ على عاتقه مسئولية تنسيق الجهود الوطنية الساعية إلى تحقيقه، والعمل على إزالة معوقاته<sup>(١)</sup>.

وتمثلت تلك الجهود فى وضع خطة عمل داخلية لتعزيز الشمول المالى، وذلك من خلال تهيئة بيئة العمل التى من خلالها يتم تطوير منظومة الشمول المالى والتى تؤدى إلى تحقيق الحماية المالية ونشر الخدمات المالية الرقمية، والاهتمام بالفئات المهمشة ودعم مشروعاتهم. لذلك فإن البنك المركزى المصرى أنشأ إدارة داخلية تكون مسئولة عن الخطط المستهدفة لتطوير منظومة الشمول المالى من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة بالدولة للنهوض بالشمول المالى، وخاصة البنوك العاملة فى مصر حيث يتم إنشاء إدارات للشمول المالى داخل كل بنك تتبع المسئول التنفيذى الرئيسى أو نائبه، وتتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية، والتنسيق مع البنك المركزى من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د. سمر الأمير غازى عبد الحميد، إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالى فى تحقيق النمو الاحتوائى، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، عدد ١، ٢٠١٩، ص ٢٧٢.

(٢) تقرير البنك المركزى المصرى (تقرير الاستقرار المالى) لعام ٢٠١٩، ص ٤٤.

كما تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير ٢٠١٧ ليعمل على الحد من استخدام النقد، والترويج لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتطوير نظم الدفع القومية، وإدماج أكبر عدد من المواطنين والشركات في القطاع المصرفي<sup>(١)</sup>، وتسهيل فتح حسابات للعملاء الجدد بدون رسوم، وبدون حد أدنى لفتح الحساب ووضع قواعد صارمة لتشغيل وأمر الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وكذلك أيضاً القواعد الخاصة بتقديم الخدمات المالية المصرفية عن طريق شبكة الانترنت، والتزام البنوك التجارية بالشفافية والإفصاح للعملاء عن معدلات الفائدة السارية وأسعار الخدمات المقدمة، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطرة المتعلقة بالمنتجات التي يقدمها البنك.

ولقد اعتمد البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٨ رقمًا موحدًا وهو (الرقم القومي) الخاص بكل مواطن، حيث أنه من خلاله يتم التعامل به في جميع الخدمات المالية المصرفية على مستوى الدولة بالكامل، والتي تشمل البنوك والمؤسسات المالية.

كما لعبت الهيئة العامة للرقابة المالية المختصة بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي دورًا على جانب كبير من الأهمية، حيث قامت بدعم مبادرات الشمول المالي، وقد ترتب على ذلك زيادة الشرائح المستفيدة من الخدمات المالية خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

**ولقد اتخذت مصر عدة مبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي أهمها ما يلي:**

**أولاً: مبادرة فتح حساب بنكي لكل مواطن:**

إن تلك المبادرة أدت إلى استقطاب عدد كبير من المواطنين باختلاف فئاتهم وخاصة الفئة المهمشة إلى فتح حسابات بنكية وذلك من خلال مبادرة البنك المركزي المصري بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر بشأن تعميم منظومة الشمول المالي.

---

(١) محمد مشرح على أحمد، دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٤٢٣.

لذلك صدرت تعليمات البنك المركزى المصرى للبنوك العاملة فى مصر بتسهيل إجراءات فتح حسابات بنكية للمواطنين دون تحديد حد أدنى لفتح الحساب، وشدد البنك المركزى المصرى على ضرورة وجود فروع للبنوك العاملة فى مصر فى جميع ربوع البلاد خاصة أماكن التجمعات مثل النوادى والمدارس والجامعات، وذلك بهدف التيسير على المواطنين وإمكانية حصولهم على الخدمات البنكية.

### ثانياً: مبادرة التمويل العقارى<sup>(١)</sup>:

لقد أطلق البنك المركزى المصرى فى فبراير ٢٠١٤ مبادرة التمويل العقارى حيث خصص مبلغ عشرة مليارات جنيه لمدة عشرون عاماً بأسعار مخفضة للبنوك لتتولى إعادة إقراضها للطبقات متوسطة ومحدودى الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الاسكان بالمجتمعات العمرانية، ولقد نجحت تلك المبادرة حيث لاقت إقبالاً كبيراً من المواطنين بسبب انخفاض سعر الفائدة على القرض مما أدى إلى قيام البنك المركزى برفع إجمالى الأموال المخصصة لتلك المبادرة من عشرة مليارات جنيه إلى عشرون مليار جنيه.

### ثالثاً: مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>(٢)</sup>:

لقد أطلق البنك المركزى المصرى تلك المبادرة فى عام ٢٠١٦ وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مائتان مليار جنيه بسعر فائدة قدره (٥%) متناقصة وذلك للمشروعات الصغيرة، وبفائدة مقدارها (٧%) متناقصة وذلك للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاعين الصناعى والزراعى، وبفائدة مقدارها (١٢%) متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة العاملة فى مجال المشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة.

### رابعاً: مبادرة خدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول<sup>(٣)</sup>:

(١) تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٤.

(٢) تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٦.

(٣) مرجع سابق.

قام البنك المركزى المصرى فى عام ٢٠١٦ بإصدار القواعد المنظمة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول كخطوة على درجة كبيرة من الأهمية نحو التوسع فى الشمول المالى، حيث تم التوسع فى نطاق مقدمى الخدمة ليشمل مكاتب البريد المصرى بفروعه المختلفة على مستوى الجمهورية لاستقطاب أكبر عدد من المواطنين.

ومن خلال الدفع بواسطة الهاتف المحمول أصبحت خدمات سداد فواتير المياه والكهرباء والغاز وغيرها من الخدمات متاحة لكافة المواطنين.

ولم تكتفِ الحكومة المصرية بتلك المبادرات سالفة الذكر بل قامت بإطلاق العديد من المؤتمرات والفاعليات الداعمة للشمول المالى بهدف زيادة الوعى لدى المواطنين بأهمية ومزايا الشمول المالى ومن تلك المؤتمرات والفاعليات ما يلى:

١- مؤتمر الشمول المالى الذى عُقد فى مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣ حتى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ بمشاركة أكثر من ٩٤ دولة، ١١٩ مؤسسة عالمية، وكان المؤتمر هو الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط، حيث التقى فيه صناع قرار الشمول المالى على مستوى العالم، وتم عرض الجهود والمبادرات التى قامت بها الدول الأعضاء المشاركة فى المؤتمر بشأن الشمول المالى وايضاح السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.

٢- مؤتمر التكنولوجيا المالية سيمنس شمال أفريقيا والذى استضافته مصر فى عام ٢٠١٨ وتضمن المؤتمر التركيز على التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات، والتجارة الالكترونية. وقد اشترك بالمؤتمر أكثر من خمسمائة مشترك من داخل وخارج مصر وخمسون من الخبراء العالميين فى مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى العديد من الشركات المتخصصة والتميزة فى تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة على مستوى العالم، وقد خلص المؤتمر بالإعلان عن إجراء الدراسات المتخصصة لتدشين أول بنك رقمى فى مصر لإتمام العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمول ليحل محل البنوك التقليدية، وكذلك اصدار أول بطاقة ذكية بديلة عن فيزا وما ستركارد بالتعاون مع البنوك العاملة فى مصر.



٣- لقد اتفق مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فى عام ٢٠١٥ بتخصيص يوم ٢٧ أبريل من كل عام يومًا للشمول المالى فى مصر وتستمر فاعليته لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالى، وزيادة عدد المواطنين المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية بأهمية وإيجابيات الشمول المالى.

## المطلب الثاني مفهوم وأهمية الشمول المالي

لقد عرف البنك الدولي " الشمول المالي بأنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية<sup>(١)</sup>.

وقد عرف صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام ٢٠١٧ الشمول المالي بأنه " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما فى ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمى الخدمات المالية العاملة فى بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة"<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال التعريف سألقة الذكر فإن الباحث يقترح التعريف التالى للشمول المالى:

يتمثل الشمول المالى فى محاولة التوفيق بين الخدمات المالية المتاحة لكافة طبقات المجتمع وبين تمكين الطبقات الفقيرة والمهمشة من الاستفادة من تلك الخدمات المالية بجودة عالية وبأسعار مقبولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية ويترتب على ذلك خفض نسب البطالة وخفض معدلات ظاهرة الفقر.

### أهمية الشمول المالى:

لقد إزداد الاهتمام بالشمول المالى عقب الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ وما نتج عنها من آثار سلبية على الأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية على مستوى دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث إزداد الفقراء فقرًا.

---

(1) World Bank Group, Group, Global Financial Development: Financial Inclusion, Eorld Bank, Washington Dc, USA, 2014, p. 21.

(2) www. Cgap org/ topics/ financial- inclusion.

لذلك ظهر الاهتمام بالشمول المالى لتقليل حدة التقلبات المتعلقة بالانفاق الاستهلاكى والاستثمارى، والعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة كفاءة الأسواق، وخلق منافسة قوية بين المؤسسات المالية لتحسين مجال الجودة وزيادة أنواع المنتجات التى تجذب شريحة كبيرة من العملاء، وخلق فرص عمل جديدة لتمكين الفئات المهمشة من الدخول فى الأسواق وبالتالي تحسين مستواهم المعيشى، وكذلك دمج مشروعات القطاعات غير الرسمية ضمن القطاعات الرسمية للحد من التعاملات التى تتم خارج نطاق القانون، ويساعد فى تحقيق ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة التى تساهم بشكل فعال فى سرعة المدفوعات مع تفعيل النظم الرقابية والإشرافية بهدف الحد من المعاملات غير القانونية.

وتسعى الدول من خلال تفعيل الشمول المالى إلى تحقيق عدة أهداف على جانب كبير من الأهمية منها<sup>(١)</sup>:

- ١- تسهيل وصول كافة أفراد المجتمع للخدمات المالية بشتى أنواعها.
- ٢- نشر الوعى بين طبقات المجتمع بأهمية الخدمات المالية.
- ٣- ايضاح حقوق وواجبات مستخدمى الخدمات المالية.
- ٤- تبسيط الإجراءات اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) راجع فى ذات المعنى: د. أحمد فاروق محمد الزينى، دور الشمول المالى فى تنمية الاقتصاد المصرى (الواقع - أفاق المستقبل)، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، المجلد ٩ العدد رقم ١، ٢٠٢١، ص ١٧٠.

## المطلب الثالث

### ركائز الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على توفير خدمات مالية بشكل ميسر لجميع طبقات المجتمع، وطبقاً لـ Karaikudi<sup>(1)</sup> فإن الشمول المالي يركز على عدة ركائز أساسية تتمثل فيما يلي:

١- إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية.

٢- برنامج محو الأمية المالية.

٣- تطوير البنية التحتية المالية.

٤- حماية وطمأنة مستهلكي الخدمات المالية.

٥- تنوع الخدمات والمنتجات المالية.

٦- ضرورة نشر الوعي والثقافة المالية.

٧- توفير الحسابات المصرفية الأساسية.

٨- توفير الائتمان الجزئي.

٩- توفير التأمين الجزئي.

١٠- برامج معاشات القطاع غير المنظم.

وسوف نتناول بإيجاز شرح موجز لكل ركيزة:

#### ١- إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية:

إن إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية يُعد ركناً أساسياً للشمول المالي والمتمثل في توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك

---

(1) Karaikudi, T. N. Mission Mode objectives (bpillars) of Finaneial Inclusion – an Empirical Study Wita Special Referenceto Canar Bank, Inaianhorna of Research - Periapex, Volume.4. Issue.q. 2015

من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية التي تلبى احتياجات (١٠٠٠-٥٠٠٠) أسرة بشكل يتيح لكل أسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال خمس كيلو مترات.

كما أن توفير أنظمة الدفع الرقمية تؤدي إلى توسيع الحسابات، والخدمات المالية، حيث أن المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية، مما أدى إلى تركيز الأسواق، وارتفاع رسوم الخدمة المالية، كما أن توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية مثل الفروع والوكلاء يؤدي إلى مزيد من التكاليف، كما أن تشغيل خدمات الدفع من قبل الشركات التي تتمتع بحصة كبيرة في السوق يؤدي إلى الحفاظ على مستوى عالي من الرسوم.

## ٢- برنامج محو الأمية المالية:

هناك حاجة إلى محو الأمية المالية أو كما يطلق عليه البعض (التثقيف المالي) في كلاً من الدول المتقدمة والنامية، حيث أن تزايد عدد المنتجات المالية، واستمرار التخلي عن المسؤولية في توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى زيادة المعرفة المالية. فيجب أن يكون الناس على قدر كافٍ بمزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي والمدخرات والائتمان وأهمية الدفع في الوقت المناسب، حيث يعتبر محو الأمية المالية مؤشراً هاماً لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي بأنه "العملية التي يقوم من خلالها المستهلكين أو المستثمرين الماليين بتحسين فهمهم للمنتجات المالية، والمفاهيم والمخاطر المالية ويكون ذلك من خلال المعلومات والإرشادات والنصائح الموضوعية من قبل الجهات المعنية<sup>(١)</sup>."

(١) آية محمد أبو زيد، (٢٠١٥)، الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد

المصرفي المصري، مطبوعات المعهد ١، ص ٦-٨.

أما محور الأمية المالية فهو: القدرة على الإلمام بالخدمات المالية وفهم منتجات السوق المالية، والمخاطر من أجل اتخاذ قرارات صحيحة.

### ٣- تطوير البنية التحتية المالية:

يُعد تطوير البنية التحتية المالية من أهم الوسائل لتعزيز منظومة الشمول المالي، حيث تسمح باستفادة أعداد كبيرة من المواطنين من الخدمات المالية، ويتحقق ذلك من خلال وجود بيئة تشريعية تشجع على ذلك<sup>(١)</sup>.

### ٤- حماية وطمأنة مستهلكى الخدمات المالية:

إن حماية وطمأنة مستهلكى الخدمات المالية تُعد من الضروريات لنجاح منظومة الشمول المالي، ويتمثل ذلك فى تزويد العملاء بالمعلومات اللازمة للخدمات المالية المقدمة لهم، والاهتمام بشكاوى العملاء والرد عليها<sup>(٢)</sup>.

### ٥- تنوع الخدمات والمنتجات المالية:

إن تنوع الخدمات والمنتجات المالية لها أكبر الأثر فى جذب عدد أكبر من العملاء، حيث أن هذا التنوع يلبي الرغبات المالية لمعظم طبقات المجتمع، لذلك يجب على البنوك والمؤسسات المالية عند تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية أن تراعى متطلبات السواد الأعظم من العملاء.

### ٦- ضرورة نشر الوعى والثقافة المالية:

---

(١) راجع فى ذات المعنى: د. هيام سالم زيدان أحمد، الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصاد، فى مصر (دراسة مقارنة)، مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد ١، ٢٠١٩، ص ١٩١-١٩٢.

(٢) د. أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد ٢٣، عدد ٣، ٢٠١٥، ص ٩.

إن من عوامل نجاح الشمول المالى نشر الوعى والثقافة المالية بين المواطنين وايضاح أهمية الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها حتى يكون المواطنين على دراية وفهم بأهمية الخدمات والمنتجات المالية.

#### ٧- توفير الحسابات المصرفية الأساسية:

يجب توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع المواطنين حيث يتيح الحساب المصرفى تلقى الأموال ودفع الفواتير وبالتالي يساعد على التوسع فى الشمول المالى.

#### ٨- توفير الائتمان الجزئى:

وفقاً للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن التمويل الجزئى هو توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبالنسبة للمفوضية الأوروبية فإنها ترى أن الائتمان الجزئى ينفصل عن فكرة الفقر التى تبنتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فهو قرض يتم تقديمه لدعم تطوير العمل الحر والمشاريع الصغيرة التى لها آثار اقتصادية تتمثل فى خلق أنشطة تولد دخل وخلق فرص عمل، وتنمية المشاريع الصغيرة ، وآثار اجتماعية تتمثل فى الحد من الاقصاء الاجتماعى وزيادة الشمول المالى للأفراد، لذلك فإن توفير الائتمان الجزئى وإنشاء صندوق ضمان الائتمان لتغطية التخلف عن السداد فى هذه الحسابات هو ركيزة أساسية للشمول المالى<sup>(١)</sup>.

#### ٩- توفير التأمين الجزئى:

التأمين الجزئى هو حماية ذوى الدخل المنخفض من مخاطر محددة وذلك مقابل مدفوعات لأقساط التأمين التى تتناسب مع احتمالات وتكلفة المخاطر التى تنطوى عليها فهو مناسب للأشخاص ذوى الدخل المنخفض من حيث الأقساط والشروط والتغطية فالأفراد ذوى الدخل المنخفض يعيشون فى المناطق الريفية النائية والتى تتطلب أشكال مختلفة لمنتجات

---

(1) Joana. Viera R. Microcredit and Economic Development: Entrepreneurship Or Self- Employment/, Master of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Department of Marketing, p,p. 16-18.

التأمين، وغالبًا ما تكون هذه الفئة غير ملمة بمنتجات التأمين لذلك تكون فى حاجة إلى طرق مختلفة فى التسويق، كما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لمنخفضى الدخل عن الأفراد ذوى الدخل المرتفع<sup>(١)</sup>.

### ١٠- برامج معاشات القطاع غير المنظم:

إن برامج معاشات القطاع غير المنظم تتمثل فى تأمين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال على الادخار للاستفادة منه عند كبر سنهم، ووصولهم على معاشات تقاعدية، وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم وهى:

١- أنها تعتبر ضمان للمستقبل لكل شخص يساهم فى هذا البرنامج حيث سيتم القضاء على المخاوف المرتبطة بكبر السن والتقاعد.

٢- حصول الفرد على معاش بعد سن التقاعد، فبعد سن التقاعد لن يستطيع الفرد القيام بأى عمل اقتصادى وعندها يكون هذا البرنامج قادر على تلبية الاحتياجات النقدية له، لمواجهة متطلبات الحياة.

٣- حاجة الفرد بعد التقاعد إلى الراحة حيث تنخفض قدرته على العمل فى هذا السن للحصول على المال<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الأول

### سياسات الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر فى مصر

تمهيد:

---

(1) Allianz A., Gtz A., Microinsurance: Demand and Market Prospects, federal ministry for economic cooperation and development, india, 2006, p. 4.

(2) William A. Baanni, Shaibu A., and others, Factors influencing informal sector workers contribution to pension scheme in the tamale metropolis of Ghana, Journal of Asian Business Strategy, Volume 5 , Issue2, 2015, p. (2).



إن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال إدماج الفئات المهمشة والمستبعدة ماليًا إلى دائرة التمويل الرسمي، وما يترتب على ذلك من تمكين هذه الفئات من تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية وزيادة قدراتهم على مواجهة المخاطر المالية التي قد تترتب على هذه المشروعات.

فيُعد الشمول المالي أداة سياسية على قدر كبير من الأهمية لتحسين دخول الأفراد والحد من ظاهرة الفقر خاصة في الدول النامية. إن الهدف الأساسي لسياسة الشمول المالي هو مشاركة الفقراء الذين لا يتعاملون مع البنوك في النظام المالي لكي يتمكنوا من الحصول على منافع اقتصادية.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ فإنه يعيش أكثر من نصف الفقراء المدقعين في العالم بنسبة بلغت نحو (٦٠٪) في قارة أفريقيا، وهناك خطوات ناجحة نحو تحقيق الشمول المالي تحققت خلال الفترة (٢٠١١: ٢٠١٧) حيث حصل على ما يقرب من ١,٢ مليار شخص بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب مصرفي، ووفقاً لبيانات البنك الدولي فإنه في عام ٢٠١٧ بلغت نسبة ٧١٪ من البالغين في الدول النامية أصبحوا يمتلكون حساباً مالياً رسمياً سواء لدى البنوك أو المؤسسات الخاضعة للقواعد التنظيمية مثل مؤسسات التمويل أو مؤسسات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مقارنةً بنسبة ٤٢٪ في عام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة البالغين في الدول النامية الذين يسددون أو يتلقون مدفوعات مصرفية رقمية من ٣٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٢١<sup>(١)</sup>.

إن زيادة فتح فروع للبنوك في المنطق الريفية كان له أكبر الأثر في خفض ظاهرة الفقر في الريف، حيث توجه عدد كبير من سكان الريف لفتح حسابات بالبنوك لايداع أموالهم بـ\_\_\_\_\_ البنوك أو لدى المؤسسات المالية المعتمدة من قبل الدولة لادخار أموالهم وتنميتها واستخدامها بشكل

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ٢٠٢٢.

آمن، بدلاً من تخزينها فى المنازل وانخفاض قيمتها السوقية مع مرور الزمن، بالإضافة إلى مخاطر تعرضها للسرقة.

إن الشمول المالى يساهم بشكل فعال فى خلق فرص عمل للأسر الفقيرة حيث أن الخدمات المالية توفر لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الفرص لاجاد عمل لأنفسهم وكذلك إيجاد فرص عمل للآخرين.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

**المطلب الأول:** سياسات الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** العلاقة بين الشمول المالى وظاهرة الفقر.

**المطلب الثالث:** استراتيجية الشمول المالى فى مكافحة ظاهرة الفقرة.

## المطلب الأول

### سياسات الشمول المالي

لقد وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقنى مجموعة من الحلول والسياسات لتعزيز الشمول المالي، وسوف نشير إلى بعض سياسات الشمول المالي على النحو التالى<sup>(١)</sup>:

#### ١- سياسة الوكيل البنكى:

وتتمثل تلك السياسة فى تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية بصفتهم وكلاء للخدمات المالية، ولقد أثبتت التجارب نجاحًا ملحوظًا فى تحسين الشمول المالي خاصة فى ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة التى توفر العديد من المزايا والحوافز وتقلل من المخاطر وتخفف التكاليف وتعمل بشكل ملحوظ على التوعية بالنظام المالي وزيادة عدد المستخدمين بشكل كبير .

ولقد لوحظ أن تلك السياسة أتت بثمارها حيث إزداد أعداد الأشخاص المستخدمين، للخدمات المالية.

#### ٢- سياسة الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:

إن انتشار الهواتف المحمولة أدت إلى فتح مسارًا جديدًا لتوصيل الخدمات المالية للفقراء ومحدودى الدخل، وقد أدى ذلك إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وأصبحت التحويلات المالية أكثر يسرًا، وانخفضت الحاجة لحمل النقود وما يترتب عليها من مخاطر لوجود النقود الالكترونية، كما أدى ذلك إلى زيادة عدد العملاء الجدد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك.

---

(1) Haning and Jansens, Financial Report and Financial Stabilitg: Current policy issues., Washington. The worla Bank, 2010.

راجع فى ذات المعنى: صندوق النقد العربى (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبى ٢٠١٥.

وتعد دولة الفلبين من أوائل الدول التي حققت نجاحًا ملحوظًا في خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول في البلاد النامية.

### ٣- سياسة اصلاح المصارف الحكومية:

تلعب المصارف الحكومية دورًا على جانب كبير من الأهمية في القطاع المصرفي لتحسين توصيل الخدمات المالية للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، فتشجع على الادخار والائتمان خاصة في مجالات الزراعة والاسكان.

وقد اتخذت بعض الدول مثل بيرو والبرازيل خطوة على جانب كبير من الأهمية والمتمثلة في غلق بعض البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف لتقليل التكلفة.

وقامت بعض الدول مثل أندونيسيا بإجراء بعض الاصلاحات لتحسين ربحية البنوك الحكومية، وذلك عن طريق إنشاء خطوط إدارية منفصلة من أجل تقديم عمليات تمويل صغيرة مربحة بتكلفة أقل.

### ٤- سياسة تنويع مقدمى الخدمات:

لقد اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تقدم خدمات تأمينية وإبداعية، وتتمثل تلك الاستراتيجيات في التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الأصغر والمتمثلة في منح تراخيص للمؤسسات المتخصصة العاملة في مجال الإبداع الصغير، وكذلك منح التراخيص البنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية، وأيضًا منح التراخيص للمؤسسات المالية غير المصرفية.

## ٥- سياسة حماية المستهلك:

إن تباين المعلومات بين المستهلكين والمصارف واستغلال الأخيرة للجهل المالى وانخفاض الخبرة المالية لبعض العملاء، أدى ذلك إلى زيادة أرباح تلك المصارف، لذلك يجب وضع التنظيمات وسن القوانين لتصحيح تباين المعلومات، وإعلام العملاء بها فى التوقيت المناسب قبل وبعد إبرام عقد الاتفاق بين المصرف والعميل، حتى يتسنى للعميل معرفة حقوقه وواجباته.

## ٦- سياسة الهوية المالية:

إن صناع القرار يعملون على معالجة الاختلالات التى تمنع وصول العملاء للخدمات المالية، وذلك عن طريق تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات المصارف وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء أصحاب الدخل المتدنى لتمكينهم من تسهيل حصولهم على الخدمات والمنتجات المقدمة لهم والاستفادة منها.

## المطلب الثانى

### العلاقة بين الشمول المالى وظاهرة الفقر

إن سياسة مكافحة الفقر تعد جزء من التوجه الاستراتيجى لتحقيق الاستقرار المالى والاجتماعى بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة، وذلك عن طريق دمج الفئات المهمشة إلى النظام المالى الرسمى، حيث إن تطبيق الشمول المالى يُعد على جانب كبير من الأهمية للحد من ظاهرة الفقر.

لقد حظى الشمول المالى باهتمام بالغ بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي نشأ عنها أزمة ثقة فى النظام المالى العالمى، ونتيجة ذلك فقد تبنت المنظمات الدولية بعض التدابير للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإعادة بناء الثقة فى الأنظمة المالية مرة أخرى.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق منظومة الشمول المالى من قبل المؤسسات المالية والمنظمات الدولية، فإنه لا يزال هناك فئات كثيرة من أفراد المجتمع مهمشة ولم تصل

لهم الخدمات المالية الرسمية، بالرغم أن الشمول المالي قادر على الحد من ظاهرة الفقر وذلك من خلال استخدام الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة بالدولة مثل تقديم القروض، وكذلك تقديم خدمات الادخار والودائع، وكافة الخدمات البنكية. إن الشمول المالي يُعد وسيلة على درجة كبيرة من الأهمية فى تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة التي تُعد مؤشراً على الحد من ظاهرة الفقر.

كما أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً فى خلق فرص عمل لجميع أفراد المجتمع، وهو المحور الأساسى لمجموعة البنك الدولى، بالرغم من العقبات التي لها آثار غير مرغوب فيها كأثار جائحة كورونا بعيدة المدى فإنها أثرت بشكل سلبى على كافة أفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم.

إن الفقراء عندما يعملون فى وظائف أو مهن فى القطاعات غير الرسمية والأقل إنتاجية فتكون أجورهم منخفضة، كما يفتقدون إلى التأمين الاجتماعى. فى حين يتحقق العكس فى حالة اندماجهم فى القطاعات الرسمية فإنهم يحصلون على التدريب على مهارات وفنون الإنتاج وعلى التمويل والتكنولوجيا الحديثة مما تُحسن بيئة العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة دخل هؤلاء الأفراد من خلال وجود فرص عمل مستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الشمول المالي.

كما أن الشمول المالي يضمن من تمكين المرأة فى الحصول على مزيد من الاستقلالية المالية ويعد ذلك من المحددات الأساسية للحد من الفقر.

كما أن ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب خاصة فى الريف وصعوبة حصولهم على وظائف رسمية، فإن برنامج الشمول المالي يوفر لهم فرص عمل حر لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

### المطلب الثالث

## استراتيجية الشمول المالي فى مكافحة ظاهرة الفقر

لقد تبنت مدرستان استراتيجيتي الشمول المالي لمكافحة ظاهرة الفقر.

**المدرسة الأولى:** اهتمت بالطبقات الفقيرة المهمشة، وقد سعت تلك المدرسة إلى تحسين أوضاع تلك الطبقات عن طريق اىصال الخدمات والمنتجات المالية إليهم عبر القنوات الرسمية التقليدية.

**بينما المدرسة الأخرى:** فقد تناولت استراتيجية الشمول المالى من منظور أكثر شمولية وذلك عن طريق الاتجاه نحو استراتيجية تعمل على التحول إلى المالية الرقمية المستدامة والتي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن نرى أن المدرسة الأخيرة تُعد وسيلة فعالة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أنها تهتم بتحسين مستوى المعيشة لطبقات المجتمع المختلفة، وتحد بشكل كبير من ظاهرة الفقر عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، الأمر الذى يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادى الشامل والمستدام<sup>(١)</sup>، وبالتالي الخروج من دائرة ظاهرة الفقر من خلال الخدمات والمنتجات المالية التى تتم عبر القنوات الرسمية.

ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا جوهريًا فى تعزيز استراتيجية الشمول المالى، حيث تستطيع دمج الطبقات المهمشة ماليًا وإشراكها فى اتجاه النمو الاقتصادى لتفادى ظاهرة الفقر الناشئة عن الاختلالات الهيكلية والفجوة الكبيرة فى مستويات الدخل بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة.

إن ظهور التكنولوجيا المالية الحديثة أدت إلى تدعيم الأنظمة البنكية والمؤسسات المالية، خاصة فى مجال التمويل وإدارة المخاطر، مما أدت إلى تمكين الطبقات المهمشة التى تعاني من ظاهرة الفقر من الاندماج فى الاقتصاد الرسمى وبالتالي إمكانية حصولهم على التمويل اللازم لإدارة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

إن مكافحة الفقر يعد من أهم أهداف الشمول المالى وهو هدف أصيل أيضًا من أهداف التنمية المستدامة، حيث يكون الاهتمام منصبًا على تحسين مستوى المعيشة لكافة

---

(١) اتحاد المصارف العربية: الشمول المالى فى العالم العربى، مجلة شهرية متخصصة، العدد ٤١٩،

طبقات المجتمع بصفة عامة والمهمشين بصفة خاصة، وتحقيق العدالة والمساواة وذلك عن طريق القضاء على الحرمان من الحصول على الخدمات المالية بسبب محدودية الدخل وبالتالي القضاء على ظاهرة الفقر ودمج الطبقات المهمشة والمستبعدة ماليًا ويترتب على ذلك الخروج من مصيدة الفقر، وتعد من أبرز الخدمات المالية لتلك الطبقات تقديم خدمة الادخار لكي يستطيعوا مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك، وامتلاك الأصول الإنتاجية والاستثمارية، وبالتالي فإن المحافظة على الحد الأدنى من هذه الأصول يستمد جدواها من دور الشمول المالي حيث يسمح بتراكم الأصول وتنوعها وبالتالي يدعم الرخاء الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه فإن الخدمات المالية لها عظيم الأثر في توسيع وانجاح الشمول المالي خاصة في الدول النامية التي تضم نسبة كبير من أفراد المجتمع المهمشين ماليًا خاصة المقيمين منهم في أماكن نائية.

وبالنظر إلى جائحة كورونا التي أحدثت طفرة كبيرة في الخدمات المالية الرقمية الالكترونية حيث اعتمد عليها الأفراد بشكل ملحوظ، فتلك الخدمات المالية كانت داعمة للنمو والتنمية الاقتصادية في ظل أزمة كورونا العالمية والتي تميزت في كثير من الفترات بالإغلاق العام بسبب انتشار فيروس كورونا والتباعد الاجتماعي، وتشجيعًا من الحكومة المصرية لدعم الشمول المالي في تلك الفترات العصيبة قامت بإلغاء بعض الرسوم مثل رسوم التحويلات البنكية وغيرها وأصبح المواطن المصري يستطيع إجراء كافة معاملته البنكية من خلال اللاب توب أو من خلال الموبايل في دقائق معدودة دون الحاجة للذهاب إلى البنك، ولقد اعتاد الأفراد على استخدام تلك التكنولوجيا الرقمية بعد الإنتهاء من أزمة كورونا مما يؤكد نجاح منظومة الشمول المالي.

---

(١) اتحاد المصارف العربية المتخصصة، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه العدد ٤٢٧، ٢٠١٦، ص ٨.



أن التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة تلعب دورًا على جانب كبير من الأهمية في دعم الشمول المالي، فتستطيع التكنولوجيا الرقمية الحديثة من ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، وتحسن من أنظمة المدفوعات عبر الحدود بتكاليف منخفضة، مما يعزز من فرص الادخار، وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع.

## المبحث الثانى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تطبيق الشمول المالى فى مصر

### تمهيد:

لقد ساهم الشمول المالى بشكل كبير فى نمو الاقتصاد المصرى عن طريق منظومة الدفع الالكترونية والتحصيل الالكترونى، مما له عظيم الأثر فى رفع التصنيف الائتمانى لمصر، حيث تقلص الزمن المستخدم فى أداء الخدمة وتقلصت الإجراءات ومن أمثلة ذلك برنامج التحويل اللحظى (instapay) الذى يضم مجموعة كبيرة من البنوك العاملة فى مصر ويتم التحويل بين العملاء عن طريق هذا البرنامج بشكل لحظى دون الحاجة للذهاب إلى البنك، مما سهل على العملاء فى تحويل أموالهم بشكل آمن وسريع للغاية.

إن مثل هذه البرامج والسياسات تمكن الفقراء ومحدودى الدخل من تنفيذ استثماراتهم الصغيرة، وترتقى بالإنتاج والدخول وتحرك العجلة الاقتصادية.

إن الشمول المالى قد ساهم بشكل كبير فى السنوات الأخيرة فى جميع دول العالم التى طبقت الشمول المالى وخاصة الدول النامية ومنها مصر فى تحسين فرص الاستثمار والنمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من ظاهرة الفقر.

إن التطور الهائل فى التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التى ساهمت فى تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وبالتالي انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورًا متزايدًا فى تسريع عجلة الشمول المالى<sup>(١)</sup>.

---

(١) صندوق النقد العربى (فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية)، ورقة عمل فى اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢م.

حيث أن الشمول المالى يتيح إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، كما يتيح إمكانية دمج الاقتصاد غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمى بنسب كبيرة وملحوظة مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

إن تطبيق منظومة الشمول المالى أدى إلى انخفاض التعامل بالأوراق النقدية واستبدالها بالتحويلات البنكية ووسائل الدفع الالكترونية مثل البطاقات البنكية (ATM) ومحافظ الهاتف المحمول وأدى ذلك إلى انخفاض المعاملات المالية التى تتم عبر القنوات غير الرسمية، وبالتالي انخفاض المعاملات الملوثة (الفساد) وغسيل الأموال.

إن منظومة التحصيل الالكترونى تساهم بشكل فعال فى تقليل مخاطر حمل الأموال وزيادة مقدار الودائع فى البنوك، وبالتالي زيادة التسهيلات الائتمانية، كما تساهم فى سرعة تحصيل إيرادات الدولة وبالتالي تحسين أداء الموازنة العامة للدولة وانخفاض العجز المستمر بها.

كما أن للشمول المالى مردود على السياسات الاجتماعية حيث انخفضت معدلات الجرائم بأشكالها المختلفة، حيث تزداد فرص العمل بالمشروعات التى تعمل تحت ظل الشمول المالى، ومنها المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، لذلك يجب العمل على زيادة ثقافة الأفراد بالشمول المالى لأنه يُعد البوابة الرئيسية للنمو والتنمية الاقتصادية.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

**المطلب الأول:** الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** الآثار الاجتماعية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

**المطلب الثالث:** الآثار البيئية المترتبة على تطبيق الشمول المالى.

## المطلب الأول

### الأثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق الشمول المالي

يستهدف الشمول المالي تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصولها لكافة طبقات المجتمع والمؤسسات، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو الأداء الاقتصادي في أي دولة، حيث أن الشمول المالي يحقق المساواة في الفرص بين أفراد المجتمع، فيساعد على تمكين المهمشين والفقراء من الخدمات المالية مما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد الوطني إلى الأمام، حيث يتم دمج الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي مما يؤدي إلى تحقيق رؤية واضحة لسوق العمل، ورفع معدلات الإنتاجية والدخول، وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى النشاط الاقتصادي ككل، ويدعم التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

لقد لعب الشمول المالي في العقود الماضية دوراً محورياً في مختلف دول العالم خاصةً النامية منها في تحسين مستوى المعيشة ومحاربة ظاهرة الفقر، حيث استحدثت خدمات مالية مكنت الطبقات الفقيرة والمهمشة من الاستفادة منها، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر<sup>(٢)</sup>.

إن التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات وظهور العديد من الخدمات الجديدة والسريعة كان لها عظيم الأثر في تنظيم وإدارة العمليات المالية وتسهيل الوصول للخدمات المالية لكافة طبقات المجتمع.

كما أن دمج الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) في الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى نجاح الشمول المالي، فبهذا الدمج يكون من السهل على صغار المستثمرين الحصول على

---

(١) د. رضا مصطفى حسين البدوي، الشمول المالي في مصر (التحديات والفرص) مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ٢ يونيو ٢٠١٩، ص ٨.

(٢) د. منى محمود على الأشقر، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٤٥٩.

الخدمات المالية التى تناسب أنشطتهم بتكلفة مناسبة، مما يعزز دعم هذه المشروعات والاستفادة منها فى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

إن الشمول المالى يودى دوراً محورياً فى أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث أن الخدمات المالية بشتى أنواعها تؤدى إلى قدرة أفراد المجتمع على الصمود أمام تلك الأزمات الاقتصادية والآثار المترتبة عليها من خلال إتاحة التمويل اللازم للمشروعات خاصة الصغيرة منها، وقد ظهر جلياً دور الشمول المالى فى الأزمات الاقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث كانت الدول التى طبقت الشمول المالى أقل الدول فى تحقيق الخسائر أبان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

كما أن جائحة كورونا التى اجتاحت العالم بأثره، فإن الشمول المالى لعب دوراً مؤثراً فى الحد من الخسائر المترتبة على تلك الجائحة، حيث ساهمت المدفوعات الالكترونية فى استمرارية تقديم الخدمات المالية، والحد من التعامل الذى يتطلب تلامس كداول النقود بين أفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه وجود علاقة طردية بين الشمول المالى والنمو الاقتصادى، فكما كان هناك توسعاً فى الشمول المالى ترتب عليه زيادة فى النمو الاقتصادى للمجتمع.

أن الشمول المالى يؤثر بشكل إيجابى على النشاط الاقتصادى حيث أن الوصول إلى الخدمات المالية ينعكس بشكل جيد على القطاع المالى والمصرفى، كما ينعكس أيضاً على النمو والتنمية الاقتصادية. لذلك فإن المؤسسات المالية تسعى للانتشار لاستقطاب عدد كبير من طبقات المجتمع واصدار خدمات جيدة تناسب كافة فئات المجتمع.

أن الشمول المالى له الكثير من الآثار الإيجابية نوضح أهمها على النحو التالى:

#### ١- أثر الشمول المالى على طبقة الفقراء :

(١) د. آية عادل محمود عوض، أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ٢٠٢١، ٢٥٢.

يلعب الشمول المالى دورًا مؤثرًا فى مواجهة ظاهرة الفقر، فاستخدام طبقة الفقراء لأجهزة الصرف الآلى يودى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وكذلك تخفيض نسبة السكان المحرومين من الحصول على الخدمات المالية.

وبالرغم من أهمية أجهزة الصرف الآلى، فإنه من الملاحظ فى الدول النامية وجود العديد من المشكلات الفنية فى أجهزة الصرف الآلى وخاصة فى القرى، فكثير من أجهزة الصرف الآلى تحتاج إلى التطوير لتعزيز الخدمات المصرفية.

## ٢- أثر الشمول المالى على استقرار المعاملات المالية:

إن من الآثار الهامة للشمول المالى هو استقرار المعاملات المالية التى تستطيع أن تتحمل الصدمات والاختلالات المالية، فهناك علاقة قوية بين الشمول المالى والاستقرار المالى حيث أن الشمول المالى يسعى إلى حصول الفئات المهمشة والمستبعدة مالياً على الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وبشروط بسيطة.

وهو مما لا شك فيه يساهم فى رفع مستوى المعيشة لكافة طبقات المجتمع، ويعزز من استقرار ونزاهة القطاع المالى فى أي دولة من الدول<sup>(١)</sup>.

## ٣- أثر الشمول المالى على النمو والتنمية الاقتصادية:

إن الشمول المالى يؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية فى ذات الاتجاه، فثمة علاقة طردية بينهما، فكلما زاد الشمول المالى زاد النمو والتنمية الاقتصادية، وكلما انخفض الشمول المالى انخفض النمو والتنمية الاقتصادية.

إن التوسع فى استخدام الخدمات المالية والمصرفية يودى إلى انتقال العديد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، وبالتالي يزداد الشمول المالى الذى يترتب عليه زيادة فى النمو والتنمية الاقتصادية.

---

(١) د. منصور على منصور شطا: الآثار التنموية للشمول المالى فى مصر (المشكلة والعلاج)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلد ٣٩ عدد ١، ٢٠١٩، ص ٨٢١.

#### ٤- أثر الشمول المالي على دمج الاقتصاد الخفى:

إن الشمول المالي يؤثر بشكل فعال في دمج الاقتصاد الخفى (الاقتصاد غير الرسمي) في الاقتصاد الرسمي عن طريق تقديم بعض المزايا الجاذبة للاستثمار، حيث أن الاقتصاد غير الرسمي لا يتعامل مع البنوك، ومن خلال المزايا والخدمات المصرفية التي يقدمها الشمول المالي تجعل العاملين في قطاع الاقتصاد الخفى يندمجون في الاقتصاد الرسمي للاستفادة من المزايا والخدمات المصرفية.

إن تحول الاقتصاد الخفى إلى الاقتصاد الرسمي يجعل معدل تداول النقود محدوداً حيث تتم المعاملات بين حسابات العملاء في البنوك مباشرة دون الحاجة لحمل أموال نقدية أو تحمل خطورة التنقل بها.

#### ٥- أثر الشمول المالي على دعم الشباب:

يلعب الشمول المالي دوراً محورياً في دعم الشباب خاصة شباب الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل وذلك لإقامة مشروعات صغيرة تدير عليهم دخلاً يستطيعون من خلاله اثبات قدرتهم على العمل والإنتاج وينتج عن ذلك الحد من البطالة من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تنشيط هذه المشروعات وزيادة إنتاجها، ومن ثم زيادة فرص العمل التي توفرها<sup>(١)</sup>.

#### ٦- أثر الشمول المالي على تحفيز المؤسسات المالية:

إن نجاح الشمول المالي يعتمد على كفاءة المؤسسات المالية في الدولة، فثمة علاقة طردية بين الشمول المالي والمؤسسات المالية الفعالة، مما ينتج عن ذلك زيادة النمو والتنمية الاقتصادية. فالشمول المالي يدعم المؤسسات المالية المنتجة المتخصصة، والتي تتميز

---

(١) د. محمد أحمد عبد الخالق سلام، أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد ١٣، عدد ٥ مايو ٢٠٢٠، ص ٢٨٠٦.

بالكفاءة الفنية، وكذلك الكفاءة الإدارية التي تتمكن من تخفيض التكاليف ويكون لديها القدرة على دقة استخدام الموارد المالية، مما يتولد عنها تعزيز الثقة بين العملاء ومقدمى الخدمات المالية<sup>(١)</sup>.

## ٧- أثر الشمول المالى على الدول العربية:

يعد الشمول المالى على قمة الأولويات المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية فى الدول العربية، لذلك فإن معظم الدول العربية قد رسمت سياساتها التي تواجه البطالة وتعزز من العدالة الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. وذلك من خلال حزمة من الإجراءات كتقديم المساعدات والإعانات ووضع شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالى، وتعديل القوانين التي من شأنها توفير بيئة مناسبة لتحقيق الشمول المالى، مع نشر الثقافة المالية لدى كافة أفراد المجتمع، والعمل على إزالة ومعالجة المعوقات التي تواجه الشمول المالى، ومشاركة القطاع الحكومى مع القطاع الخاص لتوفير بنية مالية تحتية قوية، مع إتاحة الخدمات والمنتجات المالية<sup>(٣)</sup>، وتحسين شبكة الانترنت والتي تعد من وجهة نظرنا روح الشمول المالى، فانقطاع شبكة الانترنت وانخفاض قدرة النظام البرمجى يمثلان أكبر عقبة فى تطبيق الشمول المالى، لذلك يجب العمل على تطويرهما، كما يجب النظر إلى متطلبات أفراد المجتمع وإنشاء خدمات مالية ومصرفية تناسب متطلباتهم، مع ضرورة تعاون الدول العربية مع المؤسسات المالية الدولية والتي نجحت فى تطبيق منظومة الشمول المالى والاستفادة منها. مع مراعاة البعد الدينى لدى بعض الأفراد بشأن الخدمات المالية والمصرفية وذلك من خلال إنشاء خدمات مالية ومصرفية إسلامية وفقاً لقواعد وأحكام الشرعية الإسلامية.

(١) راجع فى ذات المعنى: د. هيثم محمد عبد القادر، استراتيجية الشمول المالى وآليات التنفيذ فى مصر،

مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها السنة ٣٧، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٧٦٤.

(٢) اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ٢٠١٦:

٢٠٢٠، دى، ص ١٨.

(٣) د. موسى عبد العزيز شحاته، التوجه الاستراتيجى للاستقرار المالى والاجتماعى، مجلة اتحاد المصارف

العربية، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص ٧٩.



## المطلب الثانى الأثار الاجتماعية المترتبة على تطبيق الشمول المالى

إن الشمول المالى له العديد من المزايا التى تعود على كافة طبقات المجتمع وخاصة طبقات محدودى الدخل، فمن خلال الشمول المالى يستطيع الأفراد الحصول على الخدمات المالية التى تتضمن القروض اللازمة التى من خلالها تلبى احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية مما يترتب على ذلك الحد من ظاهرة الفقر .

إن الأثار الاجتماعية المترتبة على الشمول المالى لا تقل فى أهميتها عن الأثار الاقتصادية، فالأهداف الاجتماعية تعد الهدف الأساسى للسياسات المالية والاقتصادية، فى مختلف دول العالم، وذلك من خلال الشمول المالى الذى يهتم باستفادة جميع طبقات المجتمع من الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها، خاصة فى المناطق الريفية والمناطق المهمشة<sup>(١)</sup>، حيث تحسن القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، كالنساء والشباب ومحدودى الدخل، وتعزيز ثقفتهم بمزودى الخدمات المالية<sup>(٢)</sup>.

إن الاهتمام بالبعد الاجتماعى من شأنه تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف طبقات المجتمع حيث أنه بتطبيق الشمول المالى تكون الخدمات والمنتجات المالية متاحة لكافة أفراد المجتمع، وبالتالي ينعلم الإقصاء لأى طبقة من طبقات المجتمع ويكون لدى كافة طبقات المجتمع القدرة على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التى تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الخاصة وبالتالي تنعكس على النمو والتنمية الاقتصادية فى المجتمع، وذلك من

---

(١) د. عصام محد على الليثى، محو الأموية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالى، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والاستشارات، عدد ٢٧، يناير ٢٠١٦، ص ١٠٠.

(٢) د. أحمد فاروق محمد الزينى، دور الشمول المالى فى تنمية الاقتصاد المصرى (الواقع - آفاق المستقبل)، المجلة القانونية، كلية الحقوق، فرع الخرطوم جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢١، ص ١٨١.

خلال الاندماج المجتمعي في إطار نظام يحقق المساواة الكاملة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين<sup>(١)</sup>.

ولا نقصد في هذا الصدد المساواة الكاملة في الحقوق والفرص بالمساواة الحسابية، بل نقصد المساواة النسبية، حيث أن الحقوق والواجبات تختلف بين المواطنين لاختلاف قدراتهم وامكانياتهم.

أن الاندماج المجتمعي يحقق الثقة بين المواطنين والدولة، ويقلص البعد الجغرافي ويحقق مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع، ويتمثل ذلك في التمييز الإيجابي للفئات المهمشة الفقيرة وسكان المناطق العشوائية.

إن الشمول المالي يساهم بشكل فعال لوصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع، حيث يتمكن الأفراد من إدارة أموالهم بشكل يتميز بالأمان، وبالتالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم<sup>(٢)</sup>، مما ييسر لهم الاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على النحو الذي يدعم بناء وتنمية المجتمع<sup>(٣)</sup>، مما يؤدي إلى الحد من مستويات الفقر والبطالة ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٤)</sup>، لذلك يعد الشمول المالي علي درجة كبيرة من الأهمية للوصول للخدمات المالية بشكل يتميز بالأمان .

---

(١) د. إبراهيم العيسوي، الأفق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

(٢) د. إيمان إسماعيل أنور، دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مجلد ٧، عدد ١، يونيو ٢٠٢١، ص ١٠.

(٣) نسرين فايز أحمد بدوي، أثر الشمول المالي على الفقر في الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، السنة ٣٧ العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٦٢٨.

(٤) صندوق النقد العربي، الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، اصدارات صندوق النقد العربي الاصدار رقم ١٠٩، ٢٠١٩، ص ٦.

## المطلب الثالث الأثار البيئية المترتبة على تطبيق الشمول المالى

إن من أهم أهداف التنمية المستدامة الاهتمام بالبعد البيئى والمحافظة عليه، لذلك فإن الحكومة المصرية اهتمت بالبعد البيئى اهتمامًا بالغًا، فقد أدمجت الاقتصاد الأخضر فى سياستها الاقتصادية من خلال تشجيع الصناعات غير الملوثة للبيئة والترشيد فى استخدام الطاقة والمياه، والكهرباء حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة، مما يحقق العدالة فى الاستخدام الأمثل لها، والحد من ظاهرة الفقر.

إن الإدارة الناجحة تتطلب الاستخدام الجيد للموارد المتاحة، مع مراعاة البعد البيئى الذى يُعد من أهم الأبعاد الأساسية التى تساهم فى نجاح الشمول المالى، حيث أن الشمول المالى يلعب دورًا محوريًا فى تحقيق البيئة النظيفة وذلك من خلال تقديم التمويل والخدمات المالية للمشروعات التى تعمل على الحفاظ على البيئة، كمشروعات الطاقة النظيفة ومشروعات ترشيد استهلاك المياه، ومشروعات تدوير المخلفات، وغيرها من المشروعات التى تقوم على الاقتصاد الأخضر<sup>(١)</sup>، وبالتالي يتيح للمواطن المصرى أن ينعم ببيئة نظيفة وصحية وآمنة.

إن البيئة النظيفة تُعد الدعامة الرئيسية لحياة المواطنين والتى توفر مستوى معيشى مقبول وتجنبهم الفقر وتوفر لهم أساسيات الحياة عن طريق توجيه بعض الاستثمارات فى المجال البيئى، كمواجهة النقص فى خدمات بعض المرافق كمرفق مياه الشرب والصرف الصحى ومرفق الكهرباء وشبكة الطرق، وكذلك الخدمات الطبية والتعليمية، ولتحقيق ما سبق ذكره يتطلب تطبيق الشمول المالى بشكل فعال، وذلك للقضاء على الفقر، حيث أن الفقر هو القاسم المشترك فى زيادة حدة المشاكل البيئية فى الدول النامية بصفة عامة، وتعد العلاقة

---

(١) د. رضا مصطفى حسين البدوى، الشمول المالى فى مصر، التحديات والفرص، المرجع السابق.

بين الفقر والتدهور البيئى علاقة متشابكة ومعقدة ففى حين تؤثر البيئة فى الفقراء فإن الفقر بدوره يؤثر فى البيئة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثالث

### دور البنك المركزى فى دعم الشمول المالى والاستقرار المالى

#### تمهيد:

إن الشمول المالى ذو علاقة وثيقة بالاستقرار المالى حيث يسعى الشمول المالى لدمج طبقات المجتمع المهمشة فى الاقتصاد الرسمى، ولقد قام البنك المركزى المصرى بعدة مبادرات على درجة كبيرة من الأهمية لدعم الشمول المالى وذلك من خلال التحول إلى الاقتصاد غير النقدى.

وعلى هدى ما سبق فإننا سوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو

التالى:

**المطلب الأول:** العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى.

**المطلب الثانى:** مبادرات البنك المركزى المصرى لدعم الشمول المالى.

---

(١) د. ماجدة شلى (البيئة والتنمية والسكان، جامعة بنها، كلية الحقوق، ٢٠٠٩، ص ١٨٤).

## المطلب الأول

### العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

يسعى الشمول المالي إلى دمج طبقات المجتمع المهمشة للاستفادة من الخدمات المالية الرسمية. وبالتالي يوجد علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ومن خلال تلك العلاقة الوثيقة يتحقق النمو والتنمية الاقتصادية.

ويقصد بالاستقرار المالي، أن يكون النظام المالي قادرًا على مواجهة الاختلالات المالية في الأسواق المالية، وامتصاص الصدمات التي قد تعوق إتمام عمليات الوساطة المالية.

وقد عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادرًا على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويقلل إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

إن نجاح الاستقرار المالي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح السياسات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي، وبالتالي تؤثر بالإيجاب على الموازنة العامة للدولة واستقرار أسعار الصرف، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ونستخلص مما سبق أن هناك عدة عوامل لتحقيق الاستقرار المالي يتمثل أهمها فيما يلي:

- وجود سياسات نقدية واضحة ومستقرة.
- شفافية سياسات البنك المركزي ودقة المعلومات.
- استقرار العوامل الداخلية وكفاءة الأسواق المالية.
- عدم تعارض السياسات المالية والنقدية لكي يتحقق الاستقرار المالي.

- تخفيض الاقتراض من الخارج، لتخفيض الدين العام، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة، مما ينتج عنه الاستقرار المالى.
- سن قوانين رادعة للقضاء على المضاربات المالية التى تضر بالأسواق المالية والقضاء على السوق الموازية (السوق السوداء) وإتباع سياسة صرف مرنة.
- التوسع فى منح القروض للمشروعات الصناعية والمشروعات المنتجة، وذلك لتعزيز الشمول المالى وتحقيق الاستقرار المالى.
- عدم تضارب المعلومات الاقتصادية بين أجهزة ومؤسسات الدولة.

### الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق الشمول المالى:

- يجب على الدولة فى سعيها لتحقيق الشمول المالى أن تحقق الاستقرار المالى بدايةً. فالشمول المالى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار المالى.
- ولتحقيق الاستقرار المالى يجب الاهتمام بشكل كبير بالطبقات الفقيرة والمهمشة وادماجهم ضمن القنوات المالية الرسمية. وتتمثل تلك الطبقات فى مجموعة المناطق الأقل حظاً فى المناطق الحضرية الفقيرة، وسكان المناطق الريفية<sup>(١)</sup>.
- ويتمثل إدماج تلك الطبقات فى القنوات المالية الرسمية من خلال تقديم المؤسسات المالية منتجات وخدمات مالية تلبي رغبات تلك الطبقات مقابل مصاريف رمزية، دون تقيدهم بحد أدنى لفتح حسابات فى تلك المؤسسات المالية.
- وكذلك منحهم قروض بشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ونشر الوعي المالى عن طريق القنوات المسموعة والمقروءة والمرئية.

---

(١) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى، تقرير فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربى، ٢٠١٥، ص٦.

ويترتب على ما سبق زيادة الإقبال على القطاع المالى الرسمى على حساب القطاع المالى غير الرسمى، مما يعزز من فاعلية السياسة النقدية.

ونرى بأن عدم وجود استقرار مالى يكون ناتج عن خلل فى السياسات النقدية من قبل البنك المركزى، كذلك عدم وجود معلومات دقيقة من شأنها أن تؤدى إلى حدوث صدمات عنيفة للنظام المالى.

### مدى الارتباط بين الشمول المالى والنزاهة المالية:

إن الشمول المالى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنزاهة المالية وذلك فى حالة تطبيق الشفافية والبعد عن الروتين الذى قد يكون سبباً فى عرقلة تلك العلاقة الوثيقة.

إن إمتناع البنوك عن فتح حسابات لبعض العملاء الذين لا يملكون الحد الأدنى لفتح حساب بنكى له من الآثار السلبية المباشرة على الشمول المالى، وبالتالي النزاهة المالية، حيث سيتجه هؤلاء الأفراد الذين لم يتمكنوا من فتح حسابات بنكية إلى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، ويترتب على ذلك صعوبة قيام الجهات الرقابية المختصة بتتبع حركة الأموال، فضلاً عن التهرب الضريبى، لذلك يجب اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بدمج هؤلاء الأفراد فى الاقتصاد الرسمى وعدم تهميشهم من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التى تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية.

كما يجب على الجهات الرقابية المختصة العمل على محاربة القنوات غير الرسمية مثل محاربة السوق الموازى لأسعار صرف العملات وهو ما يطلق عليها (السوق السوداء).

## المطلب الثاني

### مبادرات البنك المركزي المصرى لدعم الشمول المالى

يسعى الشمول المالى إلى احتواء الطبقات الفقيرة المهمشة بهدف تحسين مستوى معيشتهم، وتقليل معدلات الفقر فى المجتمع، وذلك من خلال دمجهم فى الاقتصاد الرسمى للدولة. وتسعى الحكومة المصرية لتحقيق ذلك، وقد خطت بالفعل خطوات على جانب كبير من الأهمية لتحقيق ذلك من خلال التحول الرقوى والذى يعد من أهم الإنجازات نحو الاصلاح الاقتصادى والوصول إلى التنمية المستدامة، وقد حققت مصر فى عام ٢٠٢٣ نجاحًا فى معدل نمو الشمول المالى حيث حقق نحو ٦٨٪ وقد بلغت نسبة الشمول المالى فى المرأة نحو ٦٠٪، وفى الشباب بلغت نحو ٢٤٢,٥٪<sup>(١)</sup>.

إن البنك المركزي المصرى من خلال إشرافه على أنظمة الدفع الالكترونى والرقمنة المالية نشأت عدة مبادرات للتحويل إلى الاقتصاد غير النقدى والتي تدعم الشمول المالى نذكر منها ما يلي:

#### أولاً: مبادرة الدفع والتحويل الالكترونى:

إن مبادرة الدفع والتحويل الالكترونى تتمثل فى التعاون المشترك بين وزارة المالية المصرية، والبنك المركزي المصرى، وتهدف هذه المبادرة لدفع الرواتب الشهرية للعاملين بالقطاع الحكومى عن طريق بطاقات مصرفية تصدرها البنوك المصرية.

ولقد أصدرت وزارة المالية لجميع وحدات الجهاز الإدارى بالدولة بصرف المرتبات الكترونياً ومنح كل موظف أو مستخدم كرت صراف آلى، وإيقاف الصرف النقدى.

وبالتالى يستطيع كل من يعمل بالجهاز الإدارى للدولة من الاستفادة من الخدمات والمنتجات التى تقدمها البنوك المصدرة لكرت الصراف الآلى وأدى ذلك إلى زيادة المتعاملين مع البنوك، ويمثل ذلك خطوة هامة نحو الشمول المالى.

(١) المصدر: فاعليات المؤتمر الدولى للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا نوفمبر ٢٠٢٣.



### ثانياً: مبادرة الدفع والتحويل بواسطة الهاتف المحمول<sup>(١)</sup>:

لقد قامت شركة اتصالات، فودافون، موبينيل بعمل شراكة مع مجموعة من البنوك العاملة فى مصر لتقديم خدمة الدفع والتحويل بواسطة الهاتف المحمول، وذلك بعد إعلان وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن إطلاق مبادرة الدفع والتحويل عن طريق الهاتف المحمول.

ثم قام البنك الأهلى المصرى بتقديم هذه الخدمة تحت مسمى فون كاش دون الاشتراك مع شركة محمول بعينها وقد أصبحت متاحة لكافة المواطنين سواء المتعاملين مع البنك أو غيرهم، ويشرف البنك المركزى المصرى على القواعد والمعايير المتعلقة بهذا النظام.

### ثالثاً: مبادرة خدمة فورى:

لقد تأسست شركة فورى فى يونيو عام ٢٠١٨ وذلك بالتعاون مع بعض البنوك العاملة فى مصر وكذلك بالاشتراك مع بعض الشركات العاملة فى مجال التكنولوجيا، وقد تم طرحها فى البورصة عام ٢٠١٩ فهى توفر شبكة مدفوعات الكترونية لسداد الفواتير المتنوعة كالمياه والكهرباء والهاتف والمحمول وأقساط التأمين وغيرها من الخدمات، وتعد شركة فورى من الشركات الرائدة فى مجال المدفوعات الإلكترونية حيث تخدم الملايين من الأفراد المستخدمين للخدمات المصرفية فى جميع أنحاء البلاد، وبالتالي فإنها تساهم بشكل فعال فى تحقيق الشمول المالى والتمكين الإلكتروني.

### رابعاً: مبادرة خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية:

لقد اهتمت الحكومة المصرية بتشغيل الأنظمة الإلكترونية فى جميع الهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات المالية لذلك أسست فى يونيو عام ٢٠٠٥ شركة تكنولوجيا

---

(1) www.cbe.org.eg.

تشغيل المنشآت المالية، وقد تميزت هذه الشركة بنظام السداد الإلكتروني والمدفوعات غير النقدية.

وتمتلك الدولة تلك الشركة بالكامل حيث يساهم فيها<sup>(١)</sup>:

- البنك الأهلى المصرى بنسبة ٦,٧٪، الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية ٦,٧٪، بنك مصر بنسبة ٦,٧٪، شركة بنوك مصر ٦,٧٪، الشركة السعودية المصرية للاستثمار بنسبة ٢٥٪، مستثمرين آخرين ٢٦,٤٪، بنك الاستثمار القومى بنسبة ٢١,٨٪.

وتهدف الشركة إلى تقديم الدعم الفنى والمالى والإدارى للشركات المساهمة والتي تعمل فى مجال التحول الرقمى ومساعدتها فى تنمية حجم أعمالها، كما تقدم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء فى داخل مصر أو فى خارجها.

وتتمثل الخدمات التى تقدمها الشركة فيما يلى:

- ١- إدارة وتشغيل وصيانة كافة الأجهزة ومعدات وشبكات الحاسب الآلى.
- ٢- إنتاج وصدار وطباعة وتغليف وإدارة وتشغيل نظام البطاقات الذكية.
- ٣- إدارة وتشغيل التطبيقات الخاصة للخدمات البنكية من خلال الهاتف ومن خلال شبكة الانترنت وخدمات الدفع الإلكتروني.
- ٤- إقامة وإدارة وتشغيل أنظمة مراكز العملاء من خلال الهاتف، وكذلك إدارة وتنفيذ وتشغيل الشبكات والحاسبات المركزية والأنظمة الداخلية للبنوك.
- ٥- إنشاء وإدارة مراكز التدريب لإعداد الباحثين ومراكز نقل تكنولوجيا المعلومات.

---

(1) Finance Investment Group. Com.

٦- التدريب على تشغيل وإدارة وصيانة الحاسب الآلى ونظام البطاقات والتطبيقات الخاصة بتقديم الخدمات البنكية ومراكز خدمة العملاء والتطبيقات الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني ودعم ريادة الأعمال.

٧- صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الأنظمة الإلكترونية وتطوير البرمجيات والتعلم الإلكتروني.

٨- إنتاج وتطوير النظم المدمجة وتشغيلها والتدريب عليها.

#### خامساً: مبادرة البنك المركزى المصرى بإنشاء حساب لكل مواطن:

لقد أطلق البنك المركزى مبادرة حساب لكل مواطن بالاشتراك مع جميع البنوك العاملة فى مصر وذلك تعزيزاً للشمول المالى مع منح تسهيلات غير مسبوقة للمواطنين كفتح حساب دون التقيد بالحد الأدنى لفتح الحساب ليتمكن أكبر قدر من المواطنين الاستفادة من الأنظمة المالية التى تقدمها البنوك العاملة فى مصر، وفتح فروع متعددة للبنوك خاصة فى الأرياف والقرى والنوادر لتمكين كافة طبقات المجتمع للمشاركة فى تلك المبادرة.

#### سادساً: مبادرة البنك المركزى المصرى لخدمات التمويل العقارى لمحدوى الدخل:

وهذه المبادرة قاصرة على المصريين فقط محدوى الدخل وتهدف إلى تخصيص وحدات سكنية بشروط ميسرة للغاية وبفترة سداد تصل إلى ثلاثين عاماً بسعر فائدة مدعوم قدرة (٣٪) يحسب على أساس متناقص، ويتم التأمين على حياة المقترض وعلى الوحدة السكنية طوال فترة التمويل مجاناً، وتكون الوحدات الممول كاملة المرافق والتشطيب وجاهزة للسكن.

وبالتالى يتطلب أن يكون المنتفع من تلك الوحدات لديه حساب بنكى لسداد الأقساط وذلك ما يعزز الشمول المالى.

سابعًا: مبادرة البنك المركزى المصرى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>(١)</sup>:

لقد ألزم البنك المركزى المصرى البنوك العاملة فى مصر بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالى محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠٪، وبالإضافة إلى ما تقدم فقد ألزم البنك المركزى المصرى البنوك العاملة فى مصر بإنشاء قطاعات متخصصة للتعامل مع هذه المشروعات وتدعيمها بالكوادر البشرية اللازمة.

ولذلك فإن هذه المبادرة لاقت إقبالا كبيرا من الأفراد بسبب انخفاض سعر فائدة القرض وسهولة الحصول عليه.

ونظرا لاهتمام الحكومة المصرية بتعزيز الشمول المالى فإنها لم تكتفِ بالمبادرات سالفة الذكر، بل إهتمت بعقد عدة مؤتمرات داعمة للشمول المالى لزيادة الوعى بأهمية التكنولوجيا المالية والرقمية. ومن أهم تلك المؤتمرات ما يلى:

#### ١- مؤتمر التحالف الدولى للشمول المالى فى شرم الشيخ<sup>(٢)</sup>:

نظم البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ١٣ حتى ١٥ من شهر سبتمبر ٢٠١٧ مؤتمر دولى حول الشمول المالى بمشاركة ٩٤ دولة وعدد ١١٩ مؤسسة عالمية، وقد شهد المؤتمر المبادرات والجهود التى بذلتها الدول الأعضاء فى مجال الشمول المالى، وتبادل الخبرات بين تلك الدول.

---

(١) البنك المركزى المصرى دورية بشأن تحفيز البنوك للمساهمة فى رؤوس أموال صناديق الاستثمار

المستهدفة للاستثمار فى الشركات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ٢٢/ فبراير/ ٢٠٢١.

(٢) المصدر: البنك المركزى المصرى فى ٥/٩/٢٠١٠م.

## ٢- مؤتمر الشمول المالي من الإتاحة للتمكين الاقتصادى<sup>(١)</sup>:

خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ نظمت شركة مصر لتأمينات الحياة التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام بالتعاون مع البنك الأهلي المصرى، برعاية وزير قطاع الأعمال، حيث تضمن المؤتمر ضرورة توفير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة التوعية المالية خاصة للفئات التى لم تعتاد التعامل مع تلك الخدمات.

## ٣- مؤتمر اليوم العربى للشمول المالى (ابريل ٢٠٢٣)<sup>(٢)</sup>:

لقد تركز المؤتمر على دعم الجهود لمواجهة تداعيات تغيرات المناخ ودور الشمول المالى فى تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والتعافى من آثار الكوارث الطبيعية من خلال تحسين قدرة القطاع المالى والمصرفى على التعامل مع الصدمات المرتبطة بالمناخ لذلك تم تخصيص يوم (٢٧ ابريل) من كل عام يومًا عربيًا للشمول المالى فى مصر، وذلك باتفاق مجلس محافظى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

والجدير بالذكر أن اهتمام فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية بالقضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية، من خلال تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالى والارتقاء بمؤشرات، والعمل على مساعدة الدول العربية على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالى وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة، ومواصلة العمل على تحسين مؤشرات الشمول المالى.

---

(1) [www.mpbs.gov.eg](http://www.mpbs.gov.eg).

(2) [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae).

## المبحث الرابع المعوقات التى تواجه الشمول المالى وسبل علاجها

### تمهيد:

بالرغم من أن الشمول المالى أصبح عنصرًا أساسيًا للنمو والتنمية الاقتصادية فى كافة المجتمعات وبالرغم من المزايا التى سبق وأن أوضحناها فى هذا البحث إلا أن هناك بعض المعوقات التى تواجه الشمول المالى والتى سوف نتعرض لها فى هذا المبحث ونعقبها بسبل العلاج المقترحة وذلك من خلال مطلبين على النحو التالى:

**المطلب الأول:** المعوقات التى تواجه الشمول المالى.

**المطلب الثانى:** سبل علاج المعوقات التى تواجه الشمول المالى.

## المطلب الأول

### المعوقات التى تواجه الشمول المالى

يوجد بعض المعوقات التى تعرقل تحقيق الشمول المالى كعدم وجود بيئة مناسبة سواء قانونية أو تنظيمية أو إدارية لتحسين مستويات النهوض بالشمول المالى.

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان مما يجعل البنوك تتخذ مجموعة من الإجراءات الإضافية عند منح الائتمان مما يخفض معدلات الائتمان، وكذلك ارتفاع رسوم الحسابات والخدمات المصرفية، وقلة الخدمات المصرفية التى تتسم بانخفاض التكلفة.

وقد أشار التقرير الاقتصادى العربى لعام ٢٠١٢ إلى وجود مجموعة من التحديات التى تواجه الأنظمة المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات فيما يلى<sup>(١)</sup>:

#### ١- انخفاض تطور البنية التحتية للقطاعات المالية فى الدول العربية الذى يحقق

الخدمات المالية، فبالرغم من التحسن النسبى فى مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية فى الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التى تمكن من زيادة فرص نفاذ التمويل المالى والتى يتمثل أهمها فى وجود نظم كفاء للاستعلام الائتمانى والاقتراض وضمان حقوق الدائنين.

#### ٢- غياب وجود نظام مالى وقانونى محدد لمؤسسات التمويل متناهية الصغر فى

الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يكون من الصعب وضع إطار رقابى وإشرافى سواء من قبل البنك المركزى أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى انخفاض الشفافية فى نشاط قطاع التمويل وتقييد قدرته على جذب الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة.

---

(١) صندوق النقد العربى، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية، ورقة عمل اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظى المعارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢.

٣- انخفاض قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص صناديق الاستثمار وأسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

٤- انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية المالية: إن انخفاض مستوى التعليم وتدنى المعرفة المالية لدى كثير من طبقات المجتمع ونقص المعلومات المالية من شأنها حرمان تلك الطبقات من الاستفادة من المنتجات المالية خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، لذلك يجب على الجهات الرسمية أن تعمل على وضع برامج للتثقيف المالي لاسيما بين الفئات الأقل طلبًا على الخدمات المالية<sup>(١)</sup>.

٥- ارتفاع تكاليف المعاملات البنكية: أن ارتفاع تكاليف المعاملات البنكية كالرسوم السنوية التي يتم فرضها على حسابات العملاء تجعل بعض طبقات المجتمع تمتنع من التعامل مع البنوك.

٦- العقبات التي تواجه استخدام التكنولوجيا: تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في نجاح الشمول المالي، إلا أن استخدام التكنولوجيا قد تواجه بعض العقبات مثل تدنى شبكة الانترنت وضعفها، سقوط برنامج البنك أو ما يطلق عليه الـ (System) المتعلقة بالسيرفر الخاص بالبنك الرئيسي.

٧- صعوبة وصول الخدمات المالية لبعض المناطق الريفية: يواجه الشمول المالي بعض الصعوبات لوصول الخدمات المالية إلى بعض القرى الفقيرة، فيكون من الصعب على سكان تلك القرى الاستفادة من الخدمات المالية، حيث ينخفض عدد البنوك في تلك القرى أو وجودها في أماكن بعيدة عن سكان تلك القرى، كما أن

---

(١) د. أسامة محمد سلام، قياس أثر الدور الوسيط للتحويل الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على منصات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثالث، يناير ٢٠١٢، ص ١٠٤٨.



استخدام الخدمات المالية يتطلب بعض المستندات، كبيان للدخل وإثبات هوية الشخص وغيرها، وفي الغالب فإن سكان المناطق الريفية غالبًا لا تتوفر لديهم تلك الوثائق الثبوتية، مما تكون من أهم الأسباب لاستبعادهم من الاستفادة من الخدمات المالية وبالتالي تُعد من العوائق التي تواجه الشمول المالي.

٨- **الباعة الجائلين:** مما لا شك فيه أن الباعة الجائلين يمثلون نسبة كبيرة من أفراد المجتمع وهم من يقومون بالبيع في الشوارع والبيادين العامة، ولا يوجد لديهم من المهارات التي تمكنهم من الحصول على وظائف منتظمة. لذلك فإن دمج هذه الفئة لهيكل المالي الرسمي من خلال برنامج الشمول المالي يعزز من نجاح الشمول المالي حيث يتم تحسين وصولهم إلى التمويل المالي وتمكينهم من تأمين وظائفهم الحالية.

٩- **انخفاض ثقة بعض العملاء في المؤسسات المالية الرسمية:** يُعد انخفاض ثقة بعض العملاء في المؤسسات المالية الرسمية، ناتجًا عن عدة عوامل مثل شعور الأفراد بعدم جدوى الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات، أو الخوف من الملاحقة الضريبية، أو صعوبة التعامل مع البنوك، أو وضع قيود على حد السحب اليومي<sup>(١)</sup>.

١٠- **انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:** إن المتعاملين من خلال الاقتصاد غير الرسمي لا يتعاملون مع البنوك، حيث إنهم لا يريدون الكشف عن هويتهم<sup>(٢)</sup>.

١١- **تدنى مستوى دخول الأفراد:** حيث تعاني الدول النامية ومنها مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويترتب على ذلك انخفاض الادخار، وتنعدم امكانية التعامل مع البنوك

(١) د. إيمان إسماعيل أنور، دور الشمول المالي في تعزيز الإذخار، المرجع السابق.

(٢) د. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد ١، ابريل ٢٠٢١، ص ٤٩٥.

للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية لعدم وجود الحد الأدنى من الأموال التي تمكنهم من التعامل مع البنوك.

١٢- ارتفاع معدلات البطالة: حيث ترتفع معدلات البطالة في الدول النامية ومنها مصر، نتيجة انخفاض الفرص المتاحة للعمل مقارنة بالدول المتقدمة، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة من الأفراد عاطلة عن العمل، ولا يوجد لهم دخل، كما يوجد شريحة أخرى من أفراد المجتمع يعملون بشكل غير دائم مثل عمال اليومية فهي عمالة غير منتظمة، وبالتالي ما يحققه من دخل يكون ضئيل وغير ثابت، وبالتالي من الصعب أن تتمتع تلك الفئات من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية.

١٣- ارتفاع معدلات التضخم: أن الدول النامية تسجل معدلات تضخم مرتفعة للغاية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويؤخذ على نوع التضخم في الدول النامية بأنه تضخم هيكلية نشأ نتيجة اختلال في الهيكل الاقتصادي في هذه الدول، بينما التضخم في الدول المتقدمة فإنه يُعد تضخمًا ناتجًا عن ظاهرة نقدية ينشأ نتيجة زيادة التيار النقدي عن التيار السلعي في الاقتصاد الرسمي، ومن السهل احتوائه من خلال أدوات السياسة النقدية.

إن ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتفضيل الاستهلاك عن الادخار لمواجهة متطلبات الحياة وبالتالي ينخفض التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية وبالتالي يتأثر الشمول المالي بارتفاع حدة التضخم.

## المطلب الثاني

### سبل علاج المعوقات التي تواجه الشمول المالي

يُعد الشمول المالي من أهم العوامل التي تساهم بشكل كبير وفعال نحو القضاء على ظاهرة الفقر ويُمكن المهمشين ماليًا من الاندماج في الاقتصاد الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية والمصرفية لهم بأسعار رمزية وبالرغم من ذلك فإنه يوجد عدة معوقات والتي تم ايضاحها في المطلب السابق، وسوف نتناول في هذا المطلب سبل علاج تلك المعوقات.

## وتتمثل سبل علاج المعوقات التى تواجه الشمول المالى فيما يلى:

### ١- تحديث البنية التحتية المالية:

تُعد البنية التحتية المالية المتطورة من أهم العناصر التى تساعد على تعزيز الشمول المالى فى أى دولة من دول العالم التى تطبق منظومة الشمول المالى، ونقصد بتحديث البنية التحتية المالية فى هذا الصدد (تطويرها) بحيث تسمح بوصول الخدمات المالية لأكبر قدر من المواطنين فى شتى أنحاء الدولة بحيث تغطى القرى والأماكن النائية وغيرها، وأن يكون تحديث البنية التحتية الماية تحت غطاء تشريعى لحماية كافة الأطراف المتعاملة تحت مظلة الشمول المالى<sup>(١)</sup>.

### ٢- حماية حقوق مستخدمى الخدمات والمنتجات المالية:

إن التطور الملحوظ فى القطاع المالى والمصرفى وتنوع المنتجات والخدمات المالية التى تقدمها البنوك والمؤسسات المالية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، أصبح هناك ضرورة لحماية حقوق مستخدمى تلك الخدمات والمنتجات المالية من أجل تعزيز الشمول المالى، وتتمثل أهم تلك الحقوق فى وجود الشفافية والافصاح عن المعلومات بشكل صريح وغير خفى فى جميع مراحل تقديم الخدمات والمنتجات المالية، وكذلك الاهتمام بشكاوى العملاء والرد عليها بشفافية تامة وفى أسرع وقت<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع فى ذات المعنى: د. هيام سالم زيدان أحمد، الشمول المالى وأثره على الاستقرار المالى والاقتصادى فى مصر (دراسة مقارنة) مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المرجع السابق.

(٢) راجع فى ذات المعنى: د. محمد مشرح على أحمد، نحو استراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ٢ خاص، ٢٠١٩، ص ١٠٩.

### ٣- تحديث الخدمات والمنتجات المالية:

إن تحديث الخدمات والمنتجات المالية تعد على درجة كبيرة من الأهمية لتلبى احتياجات كافة أفراد المجتمع، وبالتالي تستقطب أكبر قدر من الأفراد فى المجتمع وإدماجهم فى الشمول المالى، ويتم ذلك من خلال تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لجميع أفراد المجتمع فى شتى أنحاء الدولة، ويجب على السلطة القائمة بتقديم الخدمات والمنتجات المالية أن تكون تلك الخدمات والمنتجات تم تحديدها بعناية فائقة لتلبى احتياجات أفراد المجتمع وخاصة المهمشين والفقراء، مع تخفيض رسوم تلك الخدمات والمنتجات المالية وجعلها بأسعار رمزية حتى تُلاقى قبولاً لدى كافة فئات المجتمع.

### ٤- نشر التوعية والثقافة المالية:

إن نشر التوعية والثقافة المالية بين أفراد المجتمع بمزايا الخدمات والمنتجات المالية الحديثة، من أهم العوامل التى تعزز الشمول المالى، ويقع عبء نشر التوعية والثقافة المالية على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتعريف المواطنين بالخدمات والمنتجات المالية، وتوضيح مدى أهميتها وكيفية الاستفادة منها<sup>(١)</sup> فالتوعية والثقافة المالية تساهم بشكل كبير فى تعزيز الشمول المالى.

---

(١) د. أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية، المرجع السابق، ص ٩.

## الخاتمة

إن الشمول المالى له تأثير إيجابى فى الحد من ظاهرة الفقر فثمة علاقة عكسية بين الشمول المالى وظاهرة الفقر، فكلما زاد الشمول المالى انخفضت ظاهرة الفقر، فالشمول المالى يستقطب الكثير من الطبقات المهمشة فى الاقتصاد الرسمى فتتخفص معدلات الفقر فى المجتمع خاصة فى الدول النامية.

إن الشمول المالى يساعد بشكل واضح فى تقليص الفجوات بين طبقات المجتمع، وذلك من خلال ادماج الطبقات الفقيرة فى الأنظمة المالية الرسمية، لكى يستفيدوا من الخدمات والمنتجات المالية ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى.

كما يلعب البنك المركزى المصرى دوراً محورياً فى تعزيز الشمول المالى من خلال سياسته النقدية والمبادرات والمؤتمرات التى تتم من خلاله وتحت إشرافه، فإن ذلك يساهم وبشكل مباشر فى تعزيز الشمول المالى.

إن وصول الخدمات المالية والمصرفية للطبقات الفقيرة والمهمشة وبأسعار رمزية لتلبى احتياجاتهم، فإن ذلك من شأنه أن يعزز الشمول المالى، كما أن التحول نحو الاقتصاد الرسمى غير النقدى من شأنه تعزيز الإصلاح الاقتصادى، ودمج كافة طبقات المجتمع فى الاقتصاد الرسمى وتحقيق الاستقرار المالى، لذلك يجب تطوير البنية التحتية المالية ونشر الوعى والثقافة المالية لحماية أفراد المجتمع من أية مخاطر مالية والاستفادة من تجارب الدول التى نجحت فى تطبيق الشمول المالى.

## النتائج التى توصل إليها الباحث

لقد توصل الباحث الى بعض النتائج التالية :-

- ١- يساهم الشمول المالى فى الحد من الفقر بإدماج الطبقات المهمشة فى الاقتصاد الرسمى.
- ٢- يساعد الشمول المالى فى تقليص الفجوات بين طبقات المجتمع.
- ٣- وجود علاقة عكسية بين الشمول المالى وظاهرة الفقر فى المجتمع.
- ٤- مبادرات البنك المركزى المصرى لها عظيم الأثر نحو التحول إلى الاقتصاد غير النقدى والذى يمثل أحد أهداف الشمول المالى.
- ٥- إن تعزيز الشمول المالى له آثار إيجابية على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى المجتمع.

## التوصيات التى يوصى بها الباحث:

من خلال هذا البحث فإن الباحث يوصى بما يلى :

- ١- ضرورة تطوير البنية التحتية المالية لتلبية متطلبات الشمول المالى.
- ٢- الاستعانة بتجارب الدول التى نجحت فى تطبيق الشمول المالى، وتلاشى المعوقات التى واجهتها فى مرحلة التطبيق.
- ٣- التركيز فى تطبيق الشمول المالى على المناطق الريفية والطبقات المهمشة وإدماجهم فى الاقتصاد الرسمى.
- ٤- تطوير الخدمات والمنتجات المالية التى تلبى احتياجات كافة طبقات المجتمع وبأسعار رمزية.

- ٥- ضرورة نشر الثقافة المالية لدى كافة طبقات المجتمع وخاصّة الطبقات المهمشة، لكي يكون لديهم الوعي الكافي بالمنتجات والخدمات المالية، وعقد ندوات التثقيف المالي في المدارس والجامعات والنوادي بالتنسيق مع الوزارات المختصة.
- ٦- ضرورة تشجيع البنوك على اصدار خدمات ومنتجات مالية تناسب فئة الشباب.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم العيسوى، الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى اقتصاد الربيع العربى (حالة مصر) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٣.
- ٢- اتحاد المصارف العربية المتخصصة، واقع الشمول المالى فى العالم العربى وآليات المصارف العربية لتعزيزه العدد ٤٢٧، ٢٠١٦.
- ٣- اتحاد المصارف العربية: الشمول المالى فى العالم العربى، مجلة شهرية متخصصة، العدد ٤١٩، ٢٠١٥.
- ٤- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، دى ٢٠١٦: ٢٠٢٠.
- ٥- أحمد فاروق محمد الزينى، دور الشمول المالى فى تنمية الاقتصاد المصرى (الواقع - آفاق المستقبل)، المجلة القانونية، كلية الحقوق، فرع الخرطوم جامعة القاهرة، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢١.
- ٦- أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد ٢٣، عدد ٣، ٢٠١٥.
- ٧- أسامة محمد سلام، قياس أثر الدور الوسيط للتحويل الرقوى فى العلاقة بين الشمول المالى والتنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على منصات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثالث، يناير ٢٠١٢.
- ٨- آية عادل محمود عوض، أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ٢٠٢١.



- ٩- آية محمد أبو زيد، (٢٠١٥)، الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد ١.
- ١٠- إيمان إسماعيل أنور، دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مجلد ٧، عدد ١، يونيو ٢٠٢١.
- ١١- حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد ١، ابريل ٢٠٢١.
- ١٢- رضا مصطفى حسين البدوي، الشمول المالي في مصر (التحديات والفرص) مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ٢ يونيو ٢٠١٩.
- ١٣- سمر الأمير غازي عبد الحميد، إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، عدد ١، ٢٠١٩.
- ١٤- عصام محمدي الليثي، محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والاستشارات، عدد ٢٧، يناير ٢٠١٦.
- ١٥- ماجدة شلبي (البيئة والتنمية والسكان، جامعة بنها، كلية الحقوق، ٢٠٠٩).
- ١٦- محمد أحمد عبد الخالق سلام، أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد ١٣، عدد ٥ مايو ٢٠٢٠.
- ١٧- محمد مشرح على أحمد، دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠١٩.

١٨- محمد مشرح على أحمد، نحو استراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ٢ خاص، ٢٠١٩.

١٩- منصور على منصور شطا: الأثار التنموية للشمول المالى فى مصر (المشكلة والعلاج)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلد ٣٩ عدد ١، ٢٠١٩.

٢٠- منى محمود على الأشقر، دور الشمول المالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠١٩.

٢١- موسى عبد العزيز شحاته، التوجه الاستراتيجى للاستقرار المالى والاجتماعى، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٢، نوفمبر ٢٠١٦.

٢٢- نسرین فايز أحمد بدوى، أثر الشمول المالى على الفقر فى الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، السنة ٣٧ العدد ٣، ٢٠١٧.

٢٣- نهلة أحمد أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى فى القطاع المصرفى بالدول الأفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف مجلد ١١ عدد ١٠/٤/٢٠٢١.

٢٤- هيام سالم زيدان أحمد، الشمول المالى وأثره على الاستقرار المالى والاقتصاد، فى مصر (دراسة مقارنة)، مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد ١، ٢٠١٩.

٢٥- هيثم محمد عبد القادر، استراتيجية الشمول المالى وآليات التنفيذ فى مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها السنة ٣٧، العدد ٤، ٢٠١٧.

### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- 1- Allianz A., Gtz A., Microinsurance: Demand and Market Prospects, federal ministry for economic cooperation and development, india, 2006.

- 2- Finance Investment Group. Com.
- 3- Haning and Jansens, Financial Report and Financial Stabilitg: Current policy issues., Washington. The worla Bank, 2010.
- 4- Joana. Viera R. Microcredit and Econmic Development: Entrepreneurship Or Self- Employment/, Master of Science in Business Administration, ISCTE Business School, Doportament of Marketing.
- 5- Karaikudi, T. N. Mission Mode obiectives (bpillars) of Finiecial Inclusion – an Empirical Study Wita Special Referenceto Canar Bank, Inaianhornal of Researh - Periapex, Volume.4. Issue.q. 2015
- 6- William A. Baanni, Shaibu A., and others, Factors influencing informal sector workers contribution to pension scheme in the tamale metropolis of Ghana, Journal of Asian Business Strategy, Volume 5 , Issue2, 2015.
- 7- World Bank Group, Group, Global Finiecial Development: Financial Inclusion, Eorld Bank, Washington Dc, USA, 2014.

#### ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- 1- [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg).
- 2- [www.Cgap.org/topics/financial-inclusion](http://www.Cgap.org/topics/financial-inclusion).
- 3- [www.mpbs.gov.eg](http://www.mpbs.gov.eg).
- 4- [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae).
- 5- [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)

#### رابعًا: التقارير والدوريات:

- ١- البنك المركزى المصرى دورية بشأن تحفيز البنوك للمساهمة فى رؤوس أموال صناديق الاستثمار المستهدفة للاستثمار فى الشركات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ٢٢/ فبراير ٢٠٢١.
- ٢- البنك المركزى المصرى فى ٥/٩/٢٠٠١.
- ٣- تقرير البنك المركزى المصرى (تقرير الاستقرار المالى) لعام ٢٠١٩.
- ٤- تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٤.

- ٥- تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٦.
- ٦- تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٦.
- ٧- راجع فى ذات المعنى: صندوق النقد العربى (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى)، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبى ٢٠١٥.
- ٨- صندوق النقد العربى (فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية)، ورقة عمل فى اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢ م.
- ٩- صندوق النقد العربى، الشمول المالى فى الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، اصدارات صندوق النقد العربى الاصدار رقم ١٠٩، ٢٠١٩.
- ١٠- صندوق النقد العربى، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل فى الدول العربية، ورقة عمل اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظى المعارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢.
- ١١- العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى، تقرير فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربى، ٢٠١٥.
- ١٢- فاعليات المؤتمر الدولى للتكنولوجيا بالشرق الأوسط وأفريقيا نوفمبر ٢٠٢٣.
- ١٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ٢٠٢٢.